

والجمل والجلود عينا محرم وانما قيل رجل يبت حرمه المصاهرة وليس امر
 بجعل محرم الاحتمال لانه امره وان قال ان الرجل او امره لا يخرج به من الصحيح
 لان دعوى بله دليل وقيل ليس لانه لا يقف عليه غير لكن في الملتقى بعد تقدر
 اسكاه لا يقبل وقيل يقبل قلت وبه يحصل التوثيق ويضعف ما نقله القسطنطيني
 عن سلم العزاريين للسيد وغيره الا ان جعل على هذا فتنبيه ولو كانت قبل ظهور
 حاله لم يقبل وبه بالصحة فتدبر الغسل والاحتصاص حال كون من رخصه
 غسل ميت ذكر او انثى ونوب واكثر من سجدته فربح ويومئذ الرجل يقدر الاسم
 ثم هو ثم المرأة اذ اصاب عليها من رعايته حتى الترتيب ونحوه في احكامها
 من الامانة بل عندي في غير ما نقله منيف ولم في الميراث قبل النصيبان
 يعني السواك الحالين بعد موتهما استحقاقه وقال لا نصف النصيبان ولو ماتت
 ابوه وتوكت ~~منه~~ ابنا واحدا له سهمان وللخمس سهم وعند ابي يوسف لم يدر
 من سهمين وعند محمد لم يدر من ابني عنقه وهذا من حيث لم سهم من ثلاثة
 لانه لا يقل وهو مستحق به فيقتصر عليه لان امانه لا يجب بالسكك لحي لو كان
 الاقل قدر ربع ذكرا او ابنا كزوج وام ولستيقته هي خنتي فله السدس علم الام
 عصبية لان اول ولو كان ابني كان له النصف وماتت ابني ثمانية ولو كان محرمها
 على احد التقديرين فلا يبقى له كزوج وام وولديها ولستيقته خنتي لانه لم
 لانه عصبية ولو قدر ان ابني له النصف وماتت ابني ثمانية ولو كان محرمها
 خنتي قدر ابني وكان المال للم والدة اعلم ان ابني جمع تسببت بعين
 مستقره وهو من ذاب المصنفين لدارك ما لا يذكر فيما كان يحق ذكره فيه
 قلت وقد اختلفت في ابناهما والله الحمد عرق مدمن الكبر كالحج
 هذه مقدمة صفري في تسليمه بالام وقد عدت له في اول نواقض الوضوء
 وكل خارج بحسب ينقض الوضوء لكنه يحتاج الى ابيات الصغرى على حاصله
 على الاخبار الاثرية في ابن الحنبلية من ان يجمع عرق الدجاجة الجلامح
 قال وعليه فخرق مدمن الكبر بحسب بل اوكي ثم قال وما اسمح من كان عرقه
 كعرق الكلب كخنزير قال ابن العزير ينقض الوضوء وهو قروح عذيب
 وتراجع

٢٤

والجمل والجلود عينا محرم وانما قيل رجل يبت حرمه المصاهرة وليس امر
 بجعل محرم الاحتمال لانه امره وان قال ان الرجل او امره لا يخرج به من الصحيح
 لان دعوى بله دليل وقيل ليس لانه لا يقف عليه غير لكن في الملتقى بعد تقدر
 اسكاه لا يقبل وقيل يقبل قلت وبه يحصل التوثيق ويضعف ما نقله القسطنطيني
 عن سلم العزاريين للسيد وغيره الا ان جعل على هذا فتنبيه ولو كانت قبل ظهور
 حاله لم يقبل وبه بالصحة فتدبر الغسل والاحتصاص حال كون من رخصه
 غسل ميت ذكر او انثى ونوب واكثر من سجدته فربح ويومئذ الرجل يقدر الاسم
 ثم هو ثم المرأة اذ اصاب عليها من رعايته حتى الترتيب ونحوه في احكامها
 من الامانة بل عندي في غير ما نقله منيف ولم في الميراث قبل النصيبان
 يعني السواك الحالين بعد موتهما استحقاقه وقال لا نصف النصيبان ولو ماتت
 ابوه وتوكت ~~منه~~ ابنا واحدا له سهمان وللخمس سهم وعند ابي يوسف لم يدر
 من سهمين وعند محمد لم يدر من ابني عنقه وهذا من حيث لم سهم من ثلاثة
 لانه لا يقل وهو مستحق به فيقتصر عليه لان امانه لا يجب بالسكك لحي لو كان
 الاقل قدر ربع ذكرا او ابنا كزوج وام ولستيقته هي خنتي فله السدس علم الام
 عصبية لان اول ولو كان ابني كان له النصف وماتت ابني ثمانية ولو كان محرمها
 على احد التقديرين فلا يبقى له كزوج وام وولديها ولستيقته خنتي لانه لم
 لانه عصبية ولو قدر ان ابني له النصف وماتت ابني ثمانية ولو كان محرمها
 خنتي قدر ابني وكان المال للم والدة اعلم ان ابني جمع تسببت بعين
 مستقره وهو من ذاب المصنفين لدارك ما لا يذكر فيما كان يحق ذكره فيه
 قلت وقد اختلفت في ابناهما والله الحمد عرق مدمن الكبر كالحج
 هذه مقدمة صفري في تسليمه بالام وقد عدت له في اول نواقض الوضوء
 وكل خارج بحسب ينقض الوضوء لكنه يحتاج الى ابيات الصغرى على حاصله
 على الاخبار الاثرية في ابن الحنبلية من ان يجمع عرق الدجاجة الجلامح
 قال وعليه فخرق مدمن الكبر بحسب بل اوكي ثم قال وما اسمح من كان عرقه
 كعرق الكلب كخنزير قال ابن العزير ينقض الوضوء وهو قروح عذيب
 وتراجع

وتخرج ظاهر قال المصنف وظهوره عن علي عليه السلام قلت قال شيخنا الربيعي حفظ
 انه كيف يعدل عليه ويصوم عن ابنته لا يسجد له رواه في اوله ليه امسا
 الاول في تطاهر اذا لم ير وعنه احد من يعتمد عليه واما ما كتبه في المصنف
 تسبيل المعذرة الاولى ويصعد بطلا فيما مسئلة الجدي اذ اعزى بلبن
 الجوزير فقد علوا هل اكله يصدر ورثه مستمدا لا يثبت له الاثر في الميراث
 نقول في عمق مدمن الكبر ويغيبنا من ضعفه عند ابنته وض ورجع عن
 الجادة فيجوز طرحه عند السرح من متن وسرح وض وض في خلاه
 حرقا فان كان الخبز صلبا في يده واكلا الجوزير لا يقصد خرق الفارة
 الدهن وانما واكتظرت للض ورة الاله اظهر فحمه اوله في الدهن وكذا
 لغسسه وانما كان السرح من غسغ خائفة من السنن الروايات لا يصح ولا يستعمل
 تقدم في باب الوتر الدعوة المستجاب بعد حمدا وفي العصر على قوله عامر بن
 اشياة وقد خناه من الحكمة عند التارخانية الكرفص من الصلاة لا يوقفها
 قوله عليكم فلو دخل رجل في صلاة بعد ان يصير والخطبة قرئناه في صفة
 الصلاة لف نوب جس رطب في بوط ظاهر ليس في طوبى عليه طاهر
 كذا السنن وعبار الكنز على ان نوب الطاهر كذا لا يسئل لوعص لا يثبت قد نناه
 قبيل كتاب الصلاة كولو نكر النوب المبدول على جبل جس يابسه او غسله
 ويسئ على ارض جسد اقام على فراش جس فخرقا ولم يظهر لانه لا يجس
 خائفة في الزكاة الا ان سباه فربما جاز في الاصح لانه العرة للملك لا للمساكين
 من لم حظ في بيت المال كالمال الظرفي ما وجد لبيت المال فلم اخذه وما يترقونا
 قبيل باب المصروف او في بعض ما نزل به ولم يترق في انظر في يد من ضف عليه
 كثره واحدة ولو من رخصتني على الصبي وقبضته من الصم ولو توفى في
 من مضان ولم يعينه الصم صح ولو من رخصتني بعض الصم صح ايضا
 وانما يربى الصل اول صلاه عليه واخر صلاه عليه كذا في الكتب قال
 المصنف في الزيلعي والصح اصراط التعيين في الصلاة في رخصتني الى
 اخره قلت وهكذا قدمت في باب قضا العواتب تبعا للدين وتبين تمام رأيت